

السودان

ينذر التمجّل في إبرام «اتّضاف الخرطوم»، وغياّب نقاط عديدة عنه من شأنها ترجيح كفة طرفه على آخر بسقوط سريع على غرار الاتفاقات السابقة، وخصوصاً أنه جاء على إثر حرّات أميركيّ دفعه قادة «الانتفاضة»، أو بعضهم على الأقل، إلى الضوّل بتسوية الحدّ الأدنى، ما يجعله التحديّات أكبر من أيّ وقت مضى

يشخّم الأميركيون المسكر على إدماج الحركات المسلحة في الاتفاق لرفع العقوبات

جمعت لقاءات سرية» المسكر وقادة الاحتجاجات مع دبلوماسيين اجانب وعرب

جمعت لقاءات سرية» المسكر وقادة الاحتجاجات مع دبلوماسيين اجانب وعرب

تقرير

دفع أسلحة إلى ليبيا برعاية تركية وإماراتية

مع عودة الاشتباكات النيفة في النخوم الجنوبية للماصمة الليبية، وتواصل الانقسام الحولي

حول الموقف من الصراع، يصدّد الداعمون الإقليميون لأطراف الصراع وتيرة توريد شحنات الأسلحة وحجمها

برأ، ومع اقترابها من المدينة، تلقّت خسائر مهمة بسبب جغرافية المكان التي تسمح لمقاتلي حفتر بالتمركز في مناطق عالية.
جبهات جنوب العاصمة، مجرّزة بعربات مدرعة تنتجها شركة «النمر» الإماراتية، كما انتشرت أسلحة صور لعشرات الحاويات التي تحوي عربات ممانلة وصلت شرق البلاد، حتى الآن، تشمل الترسّاة العسكرية التي أرسلتها أبو ظبي طائرات مسيّرة قتالية صينية الصنع، ومنظومة دفاع جوي، وصواريخ مضادة للمدركات أميركية الصنع، ومدعات وناقلات جنود من أحجام مختلفة، وغرفة عمليات متحركة (خسرتها في غريان)، كما أرسلت خبراء عسكريين، وفق شهادات غير مؤكّدة لآسرى.
مقابل ذلك، تكثّف تركيا دعمها العسكري لحكومة «الوفاء» والوفاء».
فكان إسقاط الطائرة المقاتلة، فكان بواسطة منظومة دفاع جوي روسية الصنع أرسلتها الإمارات إلى قوات حفتر عدّة إطلاقتها الهجوم على طرابلس، وقد نجحت سابقاً في إسقاط مقاتلتين أخريين على الأقلّ.



لم تحسم نسبة تمليك الحرفين في هياكل السلطة المدنية المشوذة (أ ف ب)

«اتفاق الخرطوم» ينتظر الإعلان رعاية غربية ترجّح كفة المسكر

الخرطوم ـ الاخبار

قبل أن تنتهي لجنة فنية مشتركة من قانونين، وبمشاركة أفريقية، من صياغة الإتفاق السياسي النهائي بين المجلس العسكري وتحالف قوى «إعلان الحرية والتغيير»، اليوم أو غدًا (الثلاثاء)، بدأت تتكشف معالم «تسوية عاجولة» قلّبت المشهد في السودان يوم الجمعة الماضي، من التصعيد والتصعيد المضاد لأكثر من ستة أشهر، إلى «شراكة» بين العسكر وقادة الحراك الشعبي في مرحلة انتقالية لمدة ثلاث سنوات، تنتهي بانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر 2022. ومن المتوقع أن يكون «التوقيع على الوثيقة النهائية للاتفاق بداية الأسبوع المقبل»، بحسب ما قاله القيادي في الحزب الشيوعي السوداني«العضو المفاوض عن «الحرية والتغيير»، صديق يوسف، لـ«الأخبار».

منحت التسوية أعضاء المجلس العسكري اليد العليا في البلاد في المرحلة الأطول من الفترة الانتقالية، بلباس سلطة ذات هياكل مدنية، وذلك حتى قبل أن تحسم نسبة تمثيل كل طرف فيها، لا سيما منها «المجلس السبادي» الذي يمثل رأس الدولة، والذي أعطيت رئاسته لرئيس «العسكري» عبد الفتاح البرهان، مع ترك الباب مفتوحاً للاتفاق على المقعد المدني الحادي عشر وفق صيغة «1+5+1». وفي هذا الإطار، تتحدث تقارير عن أن المقعد سيخصص لـ«عسكري متقاعد منخرط في العمل المدني»، بحسب ما ذكره موقع «ستراتفور» الاستخباري الأميركي، أي إنه قد يؤوّل إلى العسكر، ما يمثل ثغرة ربما يتسلل منها خلاف جديد بين الطرفين، فضلاً عن الخلاف

المحتمل حول «المجلس التشريعي» المرجح الإتفاق بشأنه إلى ما بعد تشكيل «السيادي» والحكومة. وفي هذا الإطار، أكد القيادي في تجمع المهنيين السودانيّين، عضو التحالف أحمد ربيع، أن «الإعلان عن الحكومة والمجلس السبادي سيتم مع التوقيع على الإتفاق»، مضيفاً في حديث إلى «الأخبار»، أن «اللجنة الفنية منعددة هذه الأيام لوضع الملامح النهائية للاتفاق»، كاشفاً عن «ترتيبات تتم لعودة الإنترنت وإكمال بقية متطلبات قوى الحرية والتغيير»، التي لم يستجب العسكر حتى الآن لأيّ منها سوى الإفراج عن المعتقلين السياسيين.
وبعيداً عن الشغرات، يبدو الدور الخارجي، بحسب ما كشفت ترتيبات ما قبل «اتفاق الخرطوم»، قادراً على تجديد أي خلاف بين الطرفين، وفق ما توجي به «القائدات سرية» جمعت القيادة العسكريين وقادة الاحتجاجات «مع دبلوماسيين من الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات في منزل شخصية سودانية كبيرة في الخرطوم على مدار أيام»، بحسب ما نقلت صحيفة «نيويورك تايمز»، الأميركية أول من أمس، عن مسؤولين غربيين حضروا اللقاءات، مشيرين إلى أن الهدف منها كان «إثابة الجليل بين الطرفين»، ويحصد أحدهم، جاء ذلك بعدما أيقنت السعودية والإمارات أن السودانين قد انقلبوا على نائب رئيس المجلس، محمد حمدان دقلو، الملقب بـ«حميدتي»، الأمر الذي دفعهما إلى دعم مقاربة أكثر دبلوماسيّة لازمة، تعبر عن تلك الغربة التي تمثلها واشنطن وعواصم أوروبا، وتدعم تشكيل سلطة مدنية بالتوافق بين

طرفي النزاع، لتحقيق استقرار يحفظ مصالحها.
ولا تبدو الرغبة الأميركية في اتفاق كالذي أيرم، في الترحيب الذي خطّته معظم البعثات المعلقة على الحدث فحسب، بل في إعلان الولايات المتحدة والمجلس السبادي سيتم مع التوقيع على الإتفاق»، مضيفاً في حديث إلى «الأخبار»، أن «اللجنة الفنية منعددة هذه الأيام لوضع الملامح النهائية للاتفاق»، كاشفاً عن «ترتيبات تتم لعودة الإنترنت وإكمال بقية متطلبات قوى الحرية والتغيير»، التي لم يستجب العسكر حتى الآن لأيّ منها سوى الإفراج عن المعتقلين السياسيين.
وبعيداً عن الشغرات، يبدو الدور الخارجي، بحسب ما كشفت ترتيبات ما قبل «اتفاق الخرطوم»، قادراً على تجديد أي خلاف بين الطرفين، وفق ما توجي به «القائدات سرية» جمعت القيادة العسكريين وقادة الاحتجاجات «مع دبلوماسيين من الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات في منزل شخصية سودانية كبيرة في الخرطوم، ستخيف كوتسيس. لكن تنبيه الأخير إلى أن هذا الأمر «يتوقف بدرجة كبيرة على إدماج الحركات المسلحة في الإتفاق»، مؤشر على ما قد تحمل الأيام المقبلة للمجلس السكري، الذي كان قد اتخذ خطوة في هذا الإتجاه عقب «اتفاق الخرطوم»، حين اصدر البرهان عفواً شمل الإفراج عن 235 من أعضاء «حركة تحرير السودان»، المسلحة، برعاية أركو مني مناوي الذي اعتبر أن الإتفاق «يؤسّس لإنقاذ النظام السابق».

ويبدو وجود توافق على «حلّ وسط» من شأنها إطلاق عمل اللجنة «قريباً»، بمعزل عن تأخير ذلك ـ إن تمّ ـ على الوضع في سوريا.
التعويل على «ثنائية» الاتفاق لن تستمر طويلاً إذا ما توصل المجلس إلى اتفاقات مع هذه الحركات، وليس مستبعداً أيضاً أن يطالب لاحقاً، خلال الـ21 شهراً الأولى، بإشراك الحركات المسلحة، ما يعني أن «ثنائية» الاتفاق لن تستمر طويلاً إذا ما توصل المجلس إلى اتفاقات مع هذه الحركات، وليس مستعداً أيضاً أن يطالب لاحقاً، خلال الـ21 شهراً الأولى، بإشراك القوى السياسية التقليدية أيضاً، خصوصاً إذا رفعت الأخيرة المتكررة والتوتر الأميركي ـ الإيراني، إلى مصرير إدلب وشرق الغرات، مروراً بدور روسيا والقوى الإقليمية «محميدتي» مع ممثليها لبحث «التشريع» المؤجل ثلاثة أشهر، ما يهدّد الإتفاق السابق الذي حصلت فيه «الحرية والتغيير» على أغلبية الثلثين.

سوريا

تعويل أممي على «مخرج» روسي لتشكيك «الدستورية»



لبارك جون هف بيدرست المبعث، جمع الدول الراقية لمسار، استأنا، و«جنيف»، في إطار واحد عقبات كثيرة (أ ف ب)

يحظى مسار تشكيل «اللجنة الدستورية» باهتمام دولي واسع، وسط عشرات التفاصيل التي ترزح في المشهد السوري، ويعود الفضل في ذلك إلى التصريحات والتسريبات التي أوحى بوجود توافقات على «حلّ وسط» من شأنها إطلاق عمل اللجنة «قريباً»، بمعزل عن تأخير ذلك ـ إن تمّ ـ على الوضع في سوريا.
التعويل على «ثنائية» الاتفاق لن تستمر طويلاً إذا ما توصل المجلس إلى اتفاقات مع هذه الحركات، وليس مستعداً أيضاً أن يطالب لاحقاً، خلال الـ21 شهراً الأولى، بإشراك القوى السياسية التقليدية أيضاً، خصوصاً إذا رفعت الأخيرة المتكررة والتوتر الأميركي ـ الإيراني، إلى مصرير إدلب وشرق الغرات، مروراً بدور روسيا والقوى الإقليمية «محميدتي» مع ممثليها لبحث «التشريع» المؤجل ثلاثة أشهر، ما يهدّد الإتفاق السابق الذي حصلت فيه «الحرية والتغيير» على أغلبية الثلثين.
وفي تصريحاته الأخيرة من موسكو، التي زارها تحضيراً للقاءين منفصلين يجمعانه مع الجانبين السوريين، في المشهد السوري، ويعود الفضل في ذلك إلى التصريحات والتسريبات التي أوحى بوجود توافقات على «حلّ وسط» من شأنها إطلاق عمل اللجنة «قريباً»، بمعزل عن تأخير ذلك ـ إن تمّ ـ على الوضع في سوريا.
التعويل على «ثنائية» الاتفاق لن تستمر طويلاً إذا ما توصل المجلس إلى اتفاقات مع هذه الحركات، وليس مستعداً أيضاً أن يطالب لاحقاً، خلال الـ21 شهراً الأولى، بإشراك القوى السياسية التقليدية أيضاً، خصوصاً إذا رفعت الأخيرة المتكررة والتوتر الأميركي ـ الإيراني، إلى مصرير إدلب وشرق الغرات، مروراً بدور روسيا والقوى الإقليمية «محميدتي» مع ممثليها لبحث «التشريع» المؤجل ثلاثة أشهر، ما يهدّد الإتفاق السابق الذي حصلت فيه «الحرية والتغيير» على أغلبية الثلثين.
وفي تصريحاته الأخيرة من موسكو، التي زارها تحضيراً للقاءين منفصلين يجمعانه مع الجانبين السوريين، في المشهد السوري، ويعود الفضل في ذلك إلى التصريحات والتسريبات التي أوحى بوجود توافقات على «حلّ وسط» من شأنها إطلاق عمل اللجنة «قريباً»، بمعزل عن تأخير ذلك ـ إن تمّ ـ على الوضع في سوريا.
التعويل على «ثنائية» الاتفاق لن تستمر طويلاً إذا ما توصل المجلس إلى اتفاقات مع هذه الحركات، وليس مستعداً أيضاً أن يطالب لاحقاً، خلال الـ21 شهراً الأولى، بإشراك القوى السياسية التقليدية أيضاً، خصوصاً إذا رفعت الأخيرة المتكررة والتوتر الأميركي ـ الإيراني، إلى مصرير إدلب وشرق الغرات، مروراً بدور روسيا والقوى الإقليمية «محميدتي» مع ممثليها لبحث «التشريع» المؤجل ثلاثة أشهر، ما يهدّد الإتفاق السابق الذي حصلت فيه «الحرية والتغيير» على أغلبية الثلثين.

استطلاع

بعون الاقتصاد... تراهب رئيساً لولاية ثانية؟

النسب بين 42% مع ترامب، و54% ضدّه كذلك، سلط الاستطلاع الضوء على الاختلافات الكبيرة بين النساء والرجال في تفضيلهم للمرشح، في تواصل لاتجاه بدا واضحاً طوال فترة رئاسة ترامب، وخصوصاً إبان انتخابات التجديد النصفي لعام 2018، عندما استولى الديمقراطيون على المجلس التبايي بدعم قوي من النساء.
وفي الاستطلاع الجديد، ظهر جلياً أن الرجال يفضلون ترامب على أربعة من أصل خمسة منافسين ديمقراطيين محتملين، بينما تدعم النساء المنافسين الخمسة جميعاً بهوامش قوية.

في موضوع الاقتصاد، قضية الاستطلاع المحورية، قال 51% من المستطلّعة آراؤهم بأنهم يوافقون على الطريقة التي تعامل بها مع الاقتصاد، بينما رفضت ذلك نسبة 42%.
بانخفاض طفيف عن تشرين الأول/أكتوبر الماضي، حين كانت النسبة 46%.
وفي القضايا الثماني الأخرى، حصل ترامب على تصنيفات سلبية، تتراوح بين صافئ سلبي قدره سبع نقاط على الضرائن، وصافئ سلبي قدره 33 نقطة في شأن التغيّر المناخي.
وأظهر الاستطلاع، أيضاً، أن أكثر من نصف الأميركيين لا يوافقون على طريقة تعامل ترامب مع ملفات الهجرة والرعاية الصحية والإجهاض والعنف المسلح والقضايا التي تهم النساء بشكل خاص، فيما تراوحت نسبة الذين لا يوافقون على طريقة تعامله مع السياسة الخارجية، بين 40% و55%.

مدفوعةً بأداء اقتصادي قوي، تبدو أسهم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مرتفعة بشكل غير مسبوق، قبل ما يزيد على عام من السباق الرئاسي المرتقب في 2020 يتبين ذلك من خلال نتائج استطلاع المرأي أجرتّه كل من صحيفة «واشنطن بوست» وشبكة «إيه بي سي» الإخبارية الأميركية أثناء حضور ترامب قمة «مجموعة العشرين» في أوساكا اليابانية.
إذ خلص إلى أن معدل قبول سيد البيت الأبيض ارتفع إلى أعلى نقطة له في فترته الرئاسية، بفضل فعالية خطته الاقتصادية، بينما لا تزال غالبية بسيطة من الأميركيين رافضة لإدائه الرئاسي.

وسلط الاستطلاع، الذي أجري في الفترة بين 28 حزيران/يونيو و1 تموز/ يوليو على عينة ضمت 1008 من البالغين، الضوء على احتمال إعادة انتخاب ترامب لدورة ثانية في 2020.
وعلى رغم أن معدل قبوله بقي سلبياً في معظم القضايا، وأن أكثر من 6 من كل عشرة أميركيين قالوا إنه تصرّف بطرق لا تتناسب مع منصبه الرئاسي منذ أدائه اليمين الدستورية، إلا أن خمس هؤلاء أكدوا أنهم يوافقون على العمل الذي يؤديه.

وبلغت نسبة تأييد ترامب بين الأميركيين من هم في سنّ التصويت 44%، مرتفعة من 39% في نيسان/ أبريل الماضي، بينما قال 53% إنهم لا يؤيدونه.
ومن بين الناخبين المسجلين، قال 47% إنهم يؤيدونه، في حين رفضته نسبة 50%.
وفي استطلاع نيسان، تراوحت